المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵉⵙⵏⵙⴰⵏ
ⵉⵎⵓⵔⵔⴰⵙⵏ ⵏ ⵓⵙⵜⵓⵔⵉ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 09 يناير 2024

696

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....06

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....07

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....09

اجتماع المكتب رقم 2023/31
ليوم الإثنين 25 دجنبر 2023

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 25 دجنبر 2023 اجتماعا برئاسة السيد النعم ميارة رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

- محمد حنين : النائب الأول للرئيس؛
- أحمد اخشيشن : النائب الثاني للرئيس؛
- عبد الإله حفظي : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- عبد الرحمان وافا : أمين المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس؛

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السادة:

- فؤاد القادري : النائب الثالث للرئيس؛
- المهدي عثمون : النائب الرابع للرئيس؛
- عبد السلام بلقشور : النائب الخامس للرئيس؛
- محمد سالم بمسعود : محاسب المجلس؛
- جواد الهلالي : أمين المجلس.

وقد حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← قرار رقم 2023/31/01 بالموافقة على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ 18 دجنبر 2023.

❖ التشريع:

← قرار رقم 2023/31/02 بالإعلان في الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 26 دجنبر 2023 عن توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

← قرار رقم 2023/31/03 بعقد جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 02 يناير 2024 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل؛
- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- باقي النصوص الجاهزة.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2023/31/04 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 26 دجنبر 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال المخصصة لمساءلة السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد زير الصناعة والتجارة، والسيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، برئاسة السيد محمد حنين النائب الأول للرئيس والسيد مصطفى مشارك في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2023/31/05 بتخصيص موضوع الماء كمحور لجلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 02 يناير 2024 بحضور السيد وزير التجهيز والماء، مع انتداب السيد فؤاد قديري النائب الثالث للرئيس لرئاسة الجلسة والسيد عبد الرحمان وافا في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2023/31/06 بإحالة طلبات تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 26 دجنبر 2023، إلى الحكومة قصد تحديد الموقف منه، وفقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس. ويتعلق الأمر بما يلي:

- طلب المستشارة مينة حمداني عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "حوادث السير المميتة التي يذهب ضحيتها العاملات والعمال الزراعيون، والتي كان آخرها حادثة السير بالطريق بين الحاجب وافران يوم الأربعاء 20 دجنبر 2023"؛

- طلب المستشار خليهن الكرش منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "الفاجعة الطرقية التي أودت بحياة عاملات زراعيات نتيجة حادث سير مروع ضواحي الحاجب، في غياب أدنى شروط نقل المستخدمين."

❖ تقييم السياسات العمومية:

← قرار رقم 2023/31/07 بتأكيد موعد الاجتماع الأول لمجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بـ"تقييم السياسات العمومية في المجال السياحي"، يوم الثلاثاء 26 دجنبر 2023 على الساعة الثانية عشرة زوالا، قصد انتخاب هياكلها.

❖ مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة:

← قرار رقم 2023/31/08 بإرجاء موعد اجتماع مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة ب: "السياسة اللغوية بالمغرب"، الذي كان من المزمع عقده يوم الثلاثاء 26 دجنبر 2023 على الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الزوال، لانتخاب هياكلها.

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم 2023/31/09 بتحديد يوم الثلاثاء 23 يناير 2024 على الساعة العاشرة صباحا، كموعد لعقد الجلسة المشتركة بين مجلسي النواب والمستشارين لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم 2022-2023.

← قرار رقم 2023/31/10 بتوجيه إخبار للسيدات والسادة أعضاء المجلس، مفاده حقهم في إبداء ما قد يبدو لهم من ملاحظات كتابية لدى المحكمة الدستورية، حول النظام الداخلي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، قبل يوم الجمعة 29 دجنبر 2023، وذلك بناء على مراسلة السيد رئيس المحكمة في الموضوع وأحكام المادة 25 من القانون التنظيمي للمحكمة المذكورة.

للمتابعة:

- تقييم مقاربة تنظيم المنتديات البرلمانية للجهات، والعدالة الاجتماعية، والغرف المهنية؛
- الترتيبات الإعدادية للمنتدى البرلماني الدولي المقبل للعدالة الاجتماعية؛
- إعداد مقترح قانون يتعلق بالتعاقد بين الدولة والجهات؛
- برمجة الملتقيات الجهوية التحضيرية للملتقى السادس للجهات؛
- عقد اجتماع مشترك للجنتي الداخلية والمالية في مستهل كل دورة عادية، حول قضايا الجهوية، بحضور أعضاء الحكومة المعنيين؛
- عقد اجتماع لمجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول الجهوية المتقدمة ومناخ الأعمال، من أجل إعطاء خلاصات.

جلسة عامة تشريعية

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 02 يناير 2024 مباشرة بعد الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية، جلسة عامة تشريعية، ترأسها السيد فؤاد قديري النائب الثالث للرئيس والسيد عبد الرحمن وفا كأمين للجلسة، صادق خلالها بالإجماع على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل؛
- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

❖ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

عقدت اللجنة اجتماعا يوم أمس الإثنين 08 يناير 2024 خصص للمناقشة العامة والتفصيلية لمشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الإئتمانية من طرف السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية.

وقد تمكنت اللجنة من الانتهاء من دراسة مواد المشروع، وتبعا لذلك تم تحديد يوم الثلاثاء 16 يناير 2024 على الساعة الثالثة بعد الزوال كآخر أجل لإيداع التعديلات حوله بإدارة اللجنة، على أن يتم البت فيها والتصويت على المشروع برمته في الاجتماع المقرر انعقاده يوم الثلاثاء 23 يناير 2024 بعد نهاية جلسة الأسئلة الشفهية.

وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعا مماثلا يوم لثلاثاء 26 دجنبر 2023 تم خلاله تقديم المشروع من طرف السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية.

وفي معرض تقديمها لمضامين هذا المشروع، أشادت السيدة الوزيرة بالمراحل التي قطعها المغرب لتنظيم القطاع البنكي تنظيما دقيقا سواء في جانبه المؤسساتي أو العملي أو الرقابي، بغية ضمان الاستقرار والاستمرارية للدورة المالية والاقتصادية، مبرزة أن الهدف المتوخى هو تمكين القطاع البنكي من القيام بدوره في تعبئة المدخرات وتوزيع الائتمان في أحسن الظروف، وبالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأكدت أن مؤسسات الائتمان على العموم والبنوك على الخصوص تعد من أهم مصادر التمويل التي يلجأ إليها الفاعلون الاقتصاديون بالمغرب من شركات أو خواص لتلبية متطلباتهم من الموارد سواء كانت لأهداف استثمارية أو استهلاكية.

هذا ويستند مشروع القانون إلى أربعة مبادئ أساسية وهي: مشاركة الكيانات المالية وغير المالية في نظام تقاسم المعلومات مع مكتب المعلومات الائتمانية للحصول على البيانات المسجلة لدى هذا المكتب، واحترام السرية وحماية البيانات الشخصية طبقا لمقتضيات القانون رقم 08-09 المشار إليه أعلاه، وتعيين بنك المغرب كسلطة التنظيم والإشراف على مكاتب المعلومات الائتمانية وتنسيق عملها مع السلطات الرقابية والتنظيمية القطاعية المعنية فيما يخص مزودي المعلومات، وأخيرا الموافقة المستنيرة والصريحة والمسبقة من الأشخاص الذين تم جمع وتبادل المعلومات الائتمانية التي تخصهم.

أما فيما يخص المحاور الرئيسية لمشروع هذا القانون، فتهم "شروط ممارسة نشاط مكاتب المعلومات الائتمانية من خلال تحديد اجراءات منح الاعتماد أو سحبه"؛ و "حقوق والتزامات مكاتب المعلومات الائتمانية ومقدمي ومستخدمي المعلومات، بما في ذلك الحصول على موافقة كتابية مسبقة على مشاركة بيانات العملاء، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي" و "دور بنك المغرب كهيأة إشراف على أنشطة مكاتب المعلومات الائتمانية، فيما يتعلق بتحديد مجال عملها سواء في علاقتها مع مكاتب المعلومات الائتمانية أو مع مقدمي ومستعملي المعلومات" و"نظام العقوبات التأديبية والجنائية المطبق في حالة عدم احترام مقتضيات مشروع هذا القانون".

❖ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الثلاثاء 02 يناير 2024 برئاسة السيد عبد الرحمان الدريسي رئيس اللجنة، وبحضور السيد شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة تم خلاله تقديم ودراسة مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

وتوج هذا الاجتماع بالمصادقة على مشروع القانون برمته بالإجماع كما أحيل على اللجنة.

وكانت اللجنة قد عقدت قبل ذلك اجتماعا آخر يوم الأربعاء 27 دجنبر 2023، بحضور السيد خالد آيت الطالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية، خصص لدراسة مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل؛
2. مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
3. مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وفي ختام هذا الاجتماع صادقت اللجنة على هذه المشاريع بالإجماع كما أحيلت على اللجنة.

❖ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

عقدت اللجنة يوم الثلاثاء 02 يناير 2024، اجتماعا ترأسه السيد المستشار عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وحضره السيد عبد اللطيف وهبي وزير العدل، والسيدات والسادة المستشارون المحترمون، وخصص لمواصلة المناقشة التفصيلية لمشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة.

وقد شكل هذا الاجتماع مدخلا لمواصلة القراءة القانونية للمادتين الثالثة والرابعة من هذا المشروع قانون، ابتغاء تقديم رؤى واقتراحات تسهم في إخراج إطار قانوني متكامل للعقوبات البديلة سواء من حيث تأصيلها وفق القواعد الموضوعية المتضمنة في مجموعة القانون الجنائي، أو من خلال وضع آليات وضوابط إجرائية على مستوى قانون المسطرة الجنائية تتسق بتتبع وتنفيذ العقوبات البديلة.

وفي الختام اتفق السيدات والسادة المستشارون الحاضرون في اجتماع اللجنة على تقديم التعديلات في أجل أقصاه يوم الأربعاء 17 يناير 2024 على الساعة الثانية عشرة زوالا، على أساس أن يتم البت فيها والتصويت على مشروع القانون في الاجتماع المقرر عقده يوم الإثنين 22 يناير 2024.

❖ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

✓ الأربعاء 17 يناير 2024 على الساعة الثانية عشرة زوالا بمصلحة اللجنة:

- آخر أجل لإيداع التعديلات حول مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة.

✓ الإثنين 22 يناير 2024 على الساعة الثالثة بعد الزوال:

- البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة.

❖ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

✓ الثلاثاء 16 يناير 2024 على الساعة الثالثة بعد الزوال بمصلحة اللجنة

- آخر أجل لإيداع التعديلات حول مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الإنمائية.

✓ الثلاثاء 23 يناير 2024 بعد نهاية جلسة الأسئلة الشفهية.

- البت فيها والتصويت على مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الإنمائية.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma